

القواعد الاحترازية وأثرها على استقرار المنظومة المصرفية

Precautionary rules and their impact on the stability of the banking system

رقيق عقبة

مخبر الطرق الكمية في العلوم الاقتصادية وعلوم إدارة الأعمال وتطبيقاتها من أجل التنمية المستدامة، جامعة الجلفة، الجزائر،

benalia0@gmail.com

تاريخ القبول: 2024/03/08

تاريخ الاستلام: 2024/02/21

المخلص:

المخلص إن الاتفاقات الدولية المختلفة التي جاءت لحماية المنظومات المصرفية من التقلبات والانهيضات قد شملت مبادئ وقواعد تهدف إلى وضع قواعد الحيطة والحذر من المخاطر المحتملة التي قد تصادف البنوك، هدفت الدراسة إلى بيان القواعد الاحترازية والتي قد سطرت من طرف خبراء في هذا المجال من جهة، وكونها جاءت بعد حصول أزمات مالية تم تحليلها ودراسة أسبابها والحلول التي تؤدي إلى تجنبها مستقبلا، وتوصلنا في دراستنا هذه أن لتلك القواعد أثر إيجابي على استقرار المنظومة المصرفية، حيث قمنا بدراسة ميدانية على مستوى البنوك الجزائرية أين استعملنا أداة الاستبانة وبعض الأساليب الإحصائية، وتبين الدور الكبير الذي تلعبه هذه القواعد والحماية التي توفرها، كونها سبيلا لتجنب مخاطر البنوك ضد مواقف مستقبلية غير مرغوب فيها وغير متوقعة.

الكلمات المفتاحية: المعايير الاحترازية، معايير بازل، الاستقرار المصرفي، المخاطر البنكية، كفاية رأس المال

تصنيف JEL: G21

Abstract:

The various international agreements that came to protect banking systems from fluctuations and collapses included principles and rules aimed at setting rules of caution and caution against potential risks that may encounter banks. The study aimed to clarify the precautionary rules that were written by experts in this field on the one hand, and that they came After the occurrence of financial crises, their causes were analyzed and the solutions that would lead to avoiding them in the future were studied. In our study, we concluded that these rules have a positive impact on the stability of the banking system. We conducted a field study at the level of Algerian banks, where we used the questionnaire tool and some statistical methods, and it became clear the major role they play. These rules and the protection they provide are a way to avoid banks' risks against unwanted and unexpected future situations.

Key Words: prudential standards, Basel standards, banking stability, banking risks, capital adequacy rate(CAR)

JEL Classification: G21

1. مقدمة:

تتجزء من الإشكالية الرئيسة إشكالات فرعية

هي:

- ماهي القواعد الاحترازية التي تم الحث عليها لضمان حماية المصارف من الاضطرابات ؟
- هل لقاعدة كفاية رأس المال، وكذا مؤشر معدلات تجنب التركيز والقواعد الأخرى أثر على استقرار المنظومة المصرفية ؟
- ولتحقيق أهداف الدراسة ومحاولة للإجابة على الإشكالية الموضوعة تم وضع الفرضيات كالاتي:
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي " $\alpha \leq 0.05$ " بين القواعد الاحترازية واستقرار المنظومة المصرفية.
- تم تجزئة الفرضية الرئيسة إلى الفرضيات الفرعية التالية:
- يوجد أثر لكفاية رأس المال على استقرار المنظومة المصرفية.
- يوجد أثر لمعدلات تجنب التركيز على استقرار المنظومة المصرفية.
- يوجد أثر للقواعد الاحترازية الأخرى على استقرار المنظومة المصرفية.
- إن هذا البحث يهدف إلى تبين مبادئ الحيطة والحذر والمبادئ التي من شأنها تحقيق استقرار وتقوية النظام المصرفي، وتوفير المنافسة العادلة للبنوك التي تخضع لتشريعات مصرفية مختلفة، وهذه المبادئ قد عقدت بشأنها اجتماعات واتفاقيات بين الدول الكبرى مجتمعة في مدينة بازل السويسرية خلال العقود الثلاث الماضية بعد الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي والتطورات المختلفة التي تحدث في الأسواق العالمية، كما تبين الدراسة مظاهر ومقومات الاستقرار المصرفي التي باتت الهدف المنشود لكل قادة دول العالم، وأثر تطبيق تلك المبادئ عليها.

اضطرابات مست النظام المصرفي الدولي بعد تفاقم أزمة المديونية لدول العالم الثالث جعلتها تبحث عن آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية وتحرير الأسواق النقدية من البنوك بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك، والتفكير في إيجاد وتقرير معيار موحد يكون على كافة البنوك تطبيقه فعمدت الى إجراء اتفاقات ما فتئت أن أثبتت عدم نجاعتها بالكامل حيث جرت على الساحة تطورات هامة سواء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما تطلب إعادة النظر في الاتفاقيات السابقة، فتم إصدار اتفاقيات جديدة مناسبة لإعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر وبما يحقق سلامة البنوك واستقرار القطاع المصرفي، حيث اقترحت جملة مبادئ، و نظام فاعل لانضباط السوق والسعي إلى استقراره، ثم تلتها أزمة مالية مما ساعد في ظهور معايير جديدة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية، إضافة إلى التقليل من خطر تسرب الصدمات الناشئة من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي.

كل هذه الاتفاقيات تتعلق بالقواعد الاحترازية التي سهر على إعدادها وتطويرها خبراء المصارف للدول الكبرى منذ عقود من الزمن ، وهي في الجملة تعتبر مبادئ ومعايير الحيطة والحذر سطرت بهدف حماية النظام المصرفي من الاضطرابات، من منطلق هذا السياق تبلور الإشكالية الرئيسة التالية:

هل للقواعد الاحترازية أثر على استقرار المنظومة المصرفية؟

الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر": عالجت الدراسة إشكالية التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية على ضوء مقررات لجنة بازل 3 والآليات العملية للتطوير، وقد هدفت الدراسة إلى تعزيز الفهم بمفهوم الإجراءات الاحترازية وعلاقتها بمختلف المتغيرات الاقتصادية مثل النمو الاقتصادي المنافسة البنكية، ودورها في تعزيز استقرار البنوك ومدى تكيفها مع موجة الابتكارات والتغيرات، ومن أهم هذه الإجراءات الاحترازية الدولية الاتفاقيات التي تم وضعها من طرف لجنة بازل، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن أعمال هذه اللجنة تحتل أهمية كبيرة وخاصة بازل 3 نظرا لما جاءت به من مقترحات لتحسين مستوى رأس المال و إدخال نسبة الرافعة المالية والتي وضعت حد أدنى للسيولة يجب على البنوك الاحتفاظ به، هذا بالإضافة إلى وضع إجراءات رقابية أخرى أكثر صرامة وهذا ما يساعد على تحسين الحوكمة . وفيما يخص النظام البنكي الجزائري فانه يمتلك نظام حوكمة ناجح نسبيا، هيئات تنظيمية وإشرافية مسؤولة بشكل خاص بإصدار القوانين واللوائح وضمان تطبيقها من قبل الجهات المعنية، واعتماد نسب تعتمد على رأس المال بالإضافة إلى نسب أخرى.

3.2. اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: اختلفت دراستنا مع الدراسة الأولى في كونها تعلقت بآثار تبني المعايير الاحترازية على استقرار البنوك العاملة بالجزائر أما الدراسة الحالية فتعلقت بآثر القواعد الاحترازية على استقرار المنظومة البنكية بصفة عامة، أما الدراسة الثانية فتعلقت بدور الاجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة وليس دورها في استقرار المنظومة البنكية كدراستنا هذه.

أما بخصوص المنهج المتبع في الدراسة فلإحاطة بمختلف جوانب الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي في تقديم متغيرات الدراسة بالجانب النظري، واتباع أسلوب المسح بالعينة بالاستعانة بالاستبانة في الجانب التطبيقي، من خلال نتائج برنامج الحزم الإحصائية «SPSS»

2. الدراسات السابقة:

1.2. دراسة حمزة عمي سعيد، أطروحة دكتوراه بعنوان "دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية": عالجت الدراسة إشكالية آثار تبني المعايير الاحترازية على استقرار البنوك العاملة بالجزائر وعلى مستوى تنافسيتهما، كما هدفت الدراسة إلى عرض ومناقشة المنطلقات التي بنيت عليها مجموعة القواعد الاحترازية ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها والمتمثلة في الاستقرار المصرفي، واستعراض مجموعة من الآليات المستعملة لقياس وتحقيق الاستقرار المصرفي على المستوى الجزئي، ودراسة قواعد الاحتراز وكيفية ارتباطها بكل من الاستقرار والتنافسية، بالتركيز على أعمال لجنة بازل وصندوق النقد الدولي والعلاقة بين التنظيم الاحترازي، الاستقرار والتنافسية. وقد توصلت الدراسة إلى أن نسبة الملاءة ومردودية الأصول تؤثر إيجابيا على الاستقرار المصرفي أما نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي الديون ومردودية السهم بالإضافة إلى نسبة التكاليف عدا الفوائد إلى إجمالي الدخل تؤثر سلبا في الاستقرار. ومن خلال دراسة العلاقة بين التنظيم الاحترازي والتنافسية فإن التنظيم الاحترازي يؤثر على التنافسية إيجابيا بزيادة استقطاب الودائع، مما يلغي أسباب عدم اتباعها من طرف البنوك في الجزائر.

2.2. دراسة بركات سارة، مقال بعنوان: "دور الاجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء

3. القواعد الاحترازية للمصارف:

وهي المبادئ أو المعايير المتخذة أو المتفق عليها والتي من شأنها أن تكون وسيلة لتجنب المخاطر المحتملة، أما لفظ الاحترازية فهي تدل على احتمال حدوث أخطار معينة، هذه الأخطار يصنفها أغلب الخبراء فيما يلي:

1- المخاطر المالية: وهي أنواع: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق كمخاطر أسعار الأسهم، أسعار الصرف، أسعار السلع وأسعار الفائدة

2- المخاطر غير المالية: وأهمها: مخاطر التشغيل، المخاطر السياسية، المخاطر القانونية (صالح، 2009، الصفحات 4,3)

1.3 كفاية رأس المال:

1.1.3 كفاية رأس المال المتعلقة بالاصول: في السابق وتحديدًا قبل سنة 1988 كانت الإجراءات المتعلقة برأس مال البنوك تشير إلى ضرورة وضع حد أدنى لنسبة رأس المال إلى مجموع الأصول وكانت كل دولة تحدد نسبة خاصة بها، ليس هذا فحسب بل تختلف كيفية حساب رأس المال من دولة إلى أخرى، ثم تطورت النسبة لتصبح نسبة الموجودات إلى رأس المال، ثم أصبحت النسبة تحسب بنسبة الموجودات ذات المخاطرة إلى رأس المال، وللتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية أقرت لجنة بازل معيارًا موحدًا لكفاية رأس المال فيكون على كافة البنوك تطبيق قراراتها، فكان اتفاقًا عرف باسم بازل 1.

1.1.1.3 كفاية رأس المال وفق بازل 1:

بموجب هذه الاتفاقية التي تمت في 1988 وتم تطبيقها في 1992 حيث عدلت النسبة وعرفت بنسبة كوك مدير البنك المركزي البريطاني، لتصبح كما يلي:

نسبة كفاية رأس المال: نجد في البسط رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي في المقام نجد عناصر الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر، هذه النسبة يجب أن تكون (أكبر أو تساوي) 8%

ومعنى هذه النسبة هي الزامية البنوك بالاحتفاظ بنسبة رأس مال تقدر بـ 8% من أصولها المرجحة بالمخاطر، وتتحدد النسبة المحددة أعلاه كما يلي: (سليمان، 2014، صفحة 42)

يشمل رأس المال الأساسي كل من حقوق المساهمين والأرباح غير الموزعة أو المحتجزة والاحتياطيات المعلنة وكذا الاحتياطيات العامة والقانونية وي طرح من كل هذا كل من القيم المعنوية والاستثمار في الشركات التابعة، أما رأس المال التكميلي فيتكون من احتياطيات غير المعلنة ومخصصات لمواجهة مخاطر عامة أو خسائر القروض واحتياطيات إعادة تقييم الأصول ونصيف لها الإقراض متوسّط وطويل الأجل من المساهمين أو غيرهم وكذا الأدوات الرأسمالية الأخرى.

أما بخصوص أوزان المخاطرة بالنسبة للأصول فتحسب وفقا لجدول خاص وضعت له لجنة بازل، وتتراوح هذه الأوزان من صفر إلى 100% ، ووضعت أوزان المخاطر للتعهدات خارج الميزانية تتراوح من 20 إلى 100% في جدول آخر

أوزان المخاطرة للأصول: (قارون، 2013، صفحة 58، 59)

يحتوي جدول أوزان المخاطرة للأصول على درجة المخاطرة المقابلة لكل أصل فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد:

المال المصدرة من قبل البنوك الأخرى ما لم تكن مطروحة من رأس المال وكذا جميع الموجودات الأخرى.

أوزان المخاطر للتعهدات خارج الميزانية: (سارة، 2015، صفحة 189)

- تقدر وزن مخاطر البنود المثيلة للقروض 100%، أما البنود المرتبطة بمعاملات حسن الأداء فوزن مخاطرها 50% في حين تقدر البنود المرتبطة بمخاطر قصيرة الأجل تتم بالتصفية الذاتية فوزن مخاطرها 20%

ملاحظة: (قارون، 2013، صفحة 48، 49)

نقصد بعناصر خارج الميزانية: تمثل دين أو نشاط تمويلي لا يظهر في ميزانية البنك فالحقوق أو الالتزامات ذات قيمة نقدية هي التي تسجل في ميزانية البنك، ومثال ذلك التنازل عن القروض، الكفالات، عمليات الصرف المتعلقة بالفوائد وغيرها.

2.1.1.3 كفاية رأس المال وفقا لتعديلات بازل 1 (1996):

التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل 1 كانت نتيجة تطور المعاملات المالية في مجال سوق رؤوس الأموال الآجلة كظهور المشتقات المالية، فتم تعديل في تركيبة معدل كفاية رأس المال:

في البسط:

رأس المال الأساسي + رأس المال التكميلي + قروض مساندة لأجل سنتين

في المقام:

عناصر الأصول والالتزامات مرجحة بأوزان

المخاطر + مقياس المخاطرة السوقية 12.5X

معدل كفاية رأس المال يجب ألا يفوق 8%

تم إضافة قروض مساندة لأجل سنتين لمواجهة جزء من مخاطرها السوقية، وزيادة مقياس المخاطرة مضروباً في 12,5 (سليمان، 2014، صفحة 43)

- الأصول المتعلقة بالنقدية وكذا المطلوبات من البنوك المركزية وكذا الحكومات المركزية مقومة بالعملة الوطنية والمطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول OECD وبنوكها المركزية، كلها لها درجة مخاطرة 0%

- المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة، درجات مخاطرها النسب 0% ، 10% ، 20% ، 50% حسبما يتقرر وطنياً

- التي تحمل درجة مخاطرة 20% تتمثل في المطلوبات من بنوك التنمية الدولية وكذلك المطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق الصادرة من تلك البنوك والمطلوبات من البنوك المسجلة في OECD والقروض المضمونة من قبل البنوك المحلية. في OECD والمطلوبات من البنوك المسجلة في دول خارج دول OECD والتي تبقى سنة واحدة، والقروض المضمونة من قبل البنوك المسجلة خارج OECD والتي تبقى من أجلها أقل من سنة. والمطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في دول OECD باستثناء الحكومة المركزية والقروض المضمونة من تلك المؤسسات وأخيراً النقدية برسم التحصيل

- أما التي لها مخاطرة 50% فتتمثل في القروض المضمونة بالكامل برهن على العقارات السكنية أو تلك الموجهة للتأجير.

- أما التي لها درجة مخاطرتها 100% فتتمثل في المطلوبات من القطاع الخاص والمطلوبات من البنوك المسجلة خارج OECD باستحقاقات متبقية تزيد على السنة الواحدة، والمباني، الآلات وغيرها من الموجودات الثابتة، والعقارات والاستثمارات الأخرى، بما في ذلك المساهمات في شركات أخرى، والمطلوبات على الحكومات المركزية خارج OECD ما لم تكن مقومة بالعملة الوطنية وممولة بها، وأدوات رأس

3.1.1.3 كفاية رأس المال وفق بازل 2:

نتيجة للتطورات هامة سواء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو أساليب الإدارة المالية إضافة إلى تعدد الأزمات المالية تم تعديل اتفاقية بازل فصدرت بازل 2 وهي تشكل منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي بشكل عام، ليتم ضبطها في سنة 2004. تضمنت اتفاقية بازل الثانية ثلاث دعائم أساسية، وهي:

تضمنت الأولى طريقة جديدة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر وورود معلومات تفصيلية حول مقدار الأوزان، أما الثانية فتكمن في ضمان وجود طريقة فعالة لعمليات المراجعة والمراقبة، أما الثالثة فتكمن في وجوب الإفصاح عن رأس مال البنك ومدى تعرضه للمخاطر، والطرق المتبعة لتحديد حجم هذه المخاطر وأنواعها حتى ينضبط السوق ويستقر (معهد الدراسات المصرفية، 2012، صفحة 4)

ومن جهة أخرى فإن الاتفاق الجديد يمنح الخيار للبنوك أيضاً في اختيار إحدى الطرق الثلاثة الآتية لمواجهة مخاطر التشغيل:

1. الطريقة المؤشر الأساسي 2. الطريقة المعيارية 3. الطريقة المتقدمة.

أما مخاطر السوق، فقد بقي حسابها وفق نموذجين، المعياري أو الداخلي، كما ورد في التعديلات التي أُدخلت على اتفاقية بازل 1، وبذلك تصبح المعادلة والتي سُميت بنسبة ماك دونو:

في البسط : إجمالي رأس المال

في المقام : مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل

هذه النسبة يجب أن تكون $\leq 8\%$

مخاطر الائتمان 85 %، مخاطر السوق 5% مخاطر التشغيل 10 %، كما استحدثت طريقة أيضاً لترجيح أوزان المخاطر (ناصر سليمان، 2014، ص 45)

4.1.1.3 كفاية رأس المال وفق بازل 3:

بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أفلست عدة بنوك وانهارت عدة أسواق مالية ما يبين فشل اتفاقية بازل 2 في مواجهة هذه الانتكاسة فقامت بإصدار التوجيهات التالية:

على البنوك الاحتفاظ بقدر من رأس المال الأساسي ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها، وتكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية، وعليها الاحتفاظ بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك، ورفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي، وتقديم أدوات أكبر للسيولة.

تمحورت بازل 3 من 5 محاور أهمها:

1. تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرأ على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة وكذا الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر حين حدوثها، أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال القابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع.

2. تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو.

3. تُدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي.

4. توجيه البنوك على عدم الإقراض أكثر من الحد الواجب فتمويل الاقتصاد في أوقات الازدهار وعدم التمويل في أوقات الركود يزيد من الركود الاقتصادي.

5. إعطاء أهمية بالغة للسيولة (معهد الدراسات المصرفية، 2012، صفحة 4،3)
- بموجب بازل3 تم رفع معدل كفاية رأس المال كما يلي:
- هذا المعدل هو نسبة يتمثل بسطحها في:
- الشريحة1(رأس المال الأساسي+رأس المال التكميلي)+الشريحة2
- أما مقامها فيساوي : مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل
- هذا المعدل يجب أن يكون $10.5\% \leq$
- إن الاتفاقية الجديدة تلزم البنوك برفع الحد الأدنى لنسبة رأس المال الأولي، كما تلزمها بإضافة هامش احتياطي آخر يتكون من أسهم عادية لتدعيم أو الحفاظ على رأس المال يتزايد تدريجياً ، وبنفس الطريقة بالنسبة للشريحة الأولى، هذا بالإضافة إلى هامش آخر لاستخدامه في مواجهة أزمات مختلفة ومحتملة مستقبلاً، مع إلغاء ما يسمى بالشريحة الثالثة التي كانت سابقاً (سليمان، 2014، صفحة 47)
- 2.1.3 كفاية رأس المال المتعلقة بالموارد والاستخدامات:(معامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة) :
- هذا المعدل يتمثل في نسبة بسطحها يساوي :
- الأموال الخاصة + الموارد المالية طويلة الأجل ومقامها يساوي الاستخدامات طويلة الأجل فيما يتعلق باستخدامات البنوك التجارية فتتمثل في:
- النقدية، التعامل في الأوراق المالية، تقديم القروض، والأصول الثابتة. (قارون، 2013، الصفحات 45-48)
- 2.3 معدلات تجنب التركيز:
- ونعني بها معدلات تقسيم الخطر: (سليمان، 2014، صفحة 41)
- وهي المعدلات التي يهدف تطبيقها إلى تفادي تركّز الخطر على زبون واحد وأهم هذه المعدلات المطبقة في هذا المجال:
- 1.2.3 معدل تقسيم الخطر الأول: أي ائتمان ممنوح لمقترض أو عميل يجب ألا يتجاوز 25 % من الأموال الخاصة للبنك المقرض.
- 2.2.3 معدل تقسيم الخطر الثاني: يجب ألا يتجاوز مجموع الأخطار للزبائن-الذين يتجاوز حجم مخاطرهم 15 % من الرأسمال الخاص للبنك ويقل عن 25 % - يجب ألا يتجاوز 8 مرات حجم الأموال الخاصة لهذا البنك.
- 3.3 القواعد الاحترازية الأخرى
- ترك فيها المجال لكل بلد حسب ظروفه المالية والاقتصادية وهي
- 1.3.3 معدل السيولة: يتمثل هدف هذا المعدل في ضمان توفر البنك باستمرار على موارد سائلة كافية لمواجهة الالتزامات التي اقترُب تاريخ استحقاقها (نعناع، 2014، صفحة 137)
- وتهدف إلى ضمان بأن البنك يحوز على مستوى مناسب من أصول سائلة عالية الجودة لمواجهة ضغط سيولة شديد لفترة 30 يوماً ، ولا تقل النسبة عن 100 (سارة، 2015، صفحة 104،105)
- 2.3.3 الاحتياطي الأدنى الإجمالي: تلزم البنوك المركزية البنوك التجارية بوضع نسبة من ودائعها لدى البنك المركزي وهذا حماية لأموال المودعين في حال تعرض البنوك للخسائر
- 3.3.3 الحد الأدنى لرأس المال : تحديد الحد الأدنى لرأس المال الذي على البنوك والمؤسسات المالية تحريره وقت نشأتها يساوي على الأقل مبلغ معين.
- 4.3.3 مساهمة البنوك في رؤوس أموال الشركات التابعة : تقوم البنوك بالمساهمة في رؤوس أموال الشركات وهذا احتياطاً لخطر عسر البنك وتجميد أمواله وخوفاً من الوقوع في خطر السيولة.

في هذا السياق (سعيد، 2016، الصفحات 68-70) ، ركز صناع القرار كالباحثين والأكاديميين على إيجاد عدد من التدابير الكمية لتقييم الاستقرار المالي والمصرفي، حيث تم تطوير مجموعة من مؤشرات السلامة البنكية، والنظام يكون مستقرا طالما لا يعاني من مخاطر نظامية ولا يوجد ما يعيق عملية الوساطة المالية.

المخاطر النظامية لها مصادر متنوعة -المخاطر النظامية الناتجة عن تزايد الارتباط بين النظام المالي المحلي والنظام المالي العالمي، وكذلك الناتجة عن تزايد الارتباط بين مالية الحكومات وأنظمتها المالية، وتلك الناتجة عن تزايد الارتباط بين القطاعات المحلية المختلفة كترابط النظام المصرفي مع أسواق المال أو قطاع التأمين، ثم المخاطر الناتجة عن قوة العلاقة بين النظام المالي والتغيرات الاقتصادية الكلية (نبيل و جبارة ، 2018، صفحة 6)

وتعرف نكبات البنوك مظاهر متنوعة وأشهرها نوعان من الأزمات حيث تميز الأزمة المصرفية الشاملة بعنصرين رئيسيين: (عدون و حمزة، 2014، صفحة 16، 17)

- تصيب أغلب البنوك في محيط اقتصادي معين
- تسبب إعاقة لعملية الوساطة المالية، والذي يمثل تكلفة على الاقتصاد الحقيقي.

يخضع انتشار الأزمة المصرفية، من حيث نطاقه وسرعته، إلى درجة متانة، أو هشاشة، النظام المصرفي، أي إلى مدى استعدادده لتحمل الأزمات ومقاومة الصدمات، وإلى درجة التركيز التي يتميز بها، وكذا قدرة الجهات المركزية على إدارة الأزمة ووضع حد لانتشارها (حسين، 2008، صفحة 49)

هناك مؤشرات الاستقرار حددها صندوق النقد الدولي وأعطى تفصيلا يخص كيفية حساب كل مؤشر والهدف من حساب كل مؤشر وعددها 12

5.3.3 نسبة الرافعة المالية : أضافتها بازل 3، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى ، وهو معدل أكبر أو مساو لـ 3%.

4. استقرار المنظومة المصرفية:

أصبح الاستقرار المصرفي غاية كبرى يعتمد عليها صناع السياسات الاقتصادية. فالعديد من البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية أصبحت تصدر تقارير دورية عن الاستقرار المصرفي وتهتم بدراسة الاستقرار المصرفي والسعي لتحقيقه (بوهريرة و عبد اللطيف، 2017، صفحة 108)

إن تحقيق استقرار النظام المصرفي هدف السلطات النقدية في كل دول العالم ، ويشمل مدلول استقرار النظام استقرار مختلف المكونات من مؤسسات وعلاقات و قواعد تحكم سيرورته، والاستقرار لا يتعارض مع النمو، فالحفاظ على الاستقرار يقتضي تحقيق نمو متوازن، أي تحقيق نمو منسجم وبصورة متزامنة في مختلف مكونات النظام ويمثل عدم الاستقرار مشكلا هيكليا مستمرا، وليس مشكلا ظرفيا طارئا.

فنقص السيولة الظرفي في بنك أو في بعض البنوك لا يعبر عن استقرار مصرفي، وإفلاس بنك ما يعتبر أمرا عاديا ولا يدل عن عدم استقرار في النظام، لكن إذا تواصل وانتشرت معضلة نقص السيولة، فإنه يؤدي إلى اهتزاز النظام المصرفي بكامله (حسين، 2008، صفحة 46)

إن استقرار النظام المصرفي يصعب تحديده أو بيانه بدقة بسبب التداخل الكبير والعلاقة التي تربط بين عناصر النظام المالي وبين هذه العناصر وعناصر السوق الحقيقي وعموما فالاستقرار المالي هو ذلك النظام الخالي من الأزمات والتقلبات المفردة.

5. الطريقة والإجراءات:

بغرض تدعيم الدراسة النظرية وإضفاء جانب تطبيقي على الموضوع قمنا بإعداد استمارة استبيان تعكس رؤى المختصين في مجال القواعد الاحترازية في الجزائر والتي تم تضمينها بـ 3 أبعاد أساسية هي: قواعد الملاء، قواعد تجنب التركيز، القواعد الاحترازية الأخرى، وقد تم اعتماد منهج المسح عن طريق استمارة الاستبيان، وبعد بناء أداة الدراسة، وتوزيعها على 5 بنوك كانت الاستجابة من طرف 3 بنوك ثم تفرغ بيانات الاستبيان قصد معالجتها إحصائياً وتحليل نتائج الاستبيان ، فكان الآتي:

1.5. نموذج الدراسة:

مؤشرا ومثال ذلك: مؤشر رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، مؤشر رأس المال التنظيمي من الفئة 1 إلى الأصول الموزونة بالمخاطر، مؤشر القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات إلى رأس المال، ... الخ

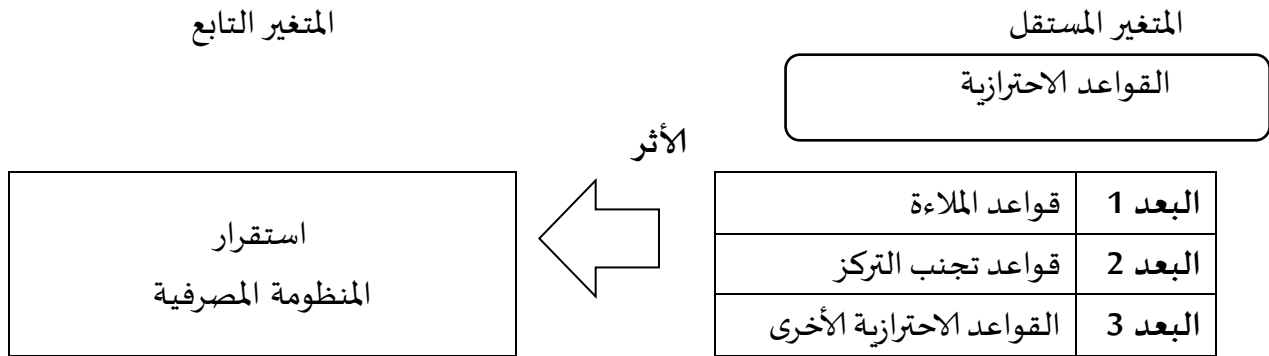
(سعيد، 2016، صفحة 82، 83)

مما سبق يمكن نستنتج أن السلامة المصرفية هي جملة التدابير والإجراءات الاحترازية أو التصحيحية المطبقة والتي تجعل مؤشرات البنوك في وضع احترازي قادر على التنبؤ المبكر بالأزمات، ووضع تصحيحي يمكنها من مواجهة هذه الأزمات (بوهريرة و

عبد اللطيف، 2017، صفحة 108، 109)

نوضح نموذج الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 01 يبين نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد المؤلف

واحدة وهي الفقرة 1، أما الفقرات الأخرى لجميع أبعاد المتغير المستقل فتتضمن مستويات الدلالة > 0.05 ، إضافة إلى أن معاملات ارتباط كلها موجبة وبالتالي فنسبة العبارات الموجبة والدالة إحصائياً إلى مجموع العبارات تشكل أكبر من 80% ومنه يوجد اتساق داخلي للمتغير المستقل. (الملحق 1)

• المتغير التابع : "استقرار المنظومة المصرفية" : أظهرت نتائج "SPSS" أن معاملات الارتباط كلها موجبة ، أما مستويات الدلالة كلها أقل من 0.05 أي أنها تتضمن مستويات الدلالة > 0.05 إضافة إلى أن معاملات الارتباط كلها موجبة وبالتالي يوجد اتساق داخلي للمتغير التابع. (الملحق 2)

2.5. مجتمع الدراسة وعينتها: مجتمع الدراسة تتمثل في مجموع إشارات البنوك، وقد تم توزيع مجموعة من الاستثمارات بينما عدد الردود كان 31 مفردة فقط والبنوك التي تلقينا منها الاستثمارات هي 3 فقط وهي بنوك BNA-CPA-BDL وبالتالي عينة الدراسة تمثلت في 31 استبانة معتمدة.

3.5. دراسة صدق وثبات أداة الدراسة الاتساق الداخلي: وهو يمثل مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع البعد.

• المتغير المستقل : "القواعد الاحترازية": أظهرت نتائج "SPSS" أن معاملات الارتباط كلها موجبة ، أما مستويات الدلالة كلها أقل من 0.05 ماعدا فقرة

معامل الثبات للدراسة ككل 0.94 ، أي 94% وهي نسبة جيدة جداً، لأنها أكبر من 60% وتمثل القيمة المقبولة للثبات في الدراسات الإحصائية للعلوم الإنسانية.

معامل الصدق (صدق المحك) = الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ = 0.969 وبالتالي أسئلة الاستبيان صادقة

الاتساق الخارجي (مدى ارتباط الأبعاد بالاستبانة ككل)

كل الأبعاد تتضمن مستويات الدلالة > 0.05 ، ومعاملات ارتباط موجبة وبالتالي فالأبعاد دالة إحصائياً، وبالتالي يوجد اتساق خارجي. (الملحق 3) ثبات الاستبانة: تم التحقق من الثبات بطريقة معامل الثبات (Cronbach's Alpha)، بحيث يعد

الجدول 01 : معامل الثبات (بطريقة ألفا كرونباخ):

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Item
.9400	31

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي « Spss »

وبالتالي نقول بثبات أداة الدراسة ومنه يمكن استخدامها كأداة للدراسة.

وفيما يلي معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، اختبار جودة النموذج اختبار تأثير النموذج بالنسبة لكل متغير مستقل على حدى:

6. نتائج الدراسة (التحليل والمناقشة):
1.6. اختبار الفرضية وتحليلها: الفرضية الرئيسية: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى المعنوي $\alpha \leq 0.05$ بين القواعد الاحترازية واستقرار المنظومة المصرفية"

الجدول 2: (معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، اختبار جودة النموذج اختبار تأثير النموذج بالنسبة لكل متغير مستقل على حدى)

النموذج	اختبار التأثير T.test	معامل التحديد R^2	اختبار جودة المتغيرات المستقلة F.test	درجة الارتباط باستقرار المنظومة المصرفية R	
$Y = 1.115 + 0.791 X_1$	6.109	0.563	37.316	0.750	قواعد الملائة
	0.000		0.000	0.000	مستوى الدلالة
$Y = 0.734 + 0.839 X_2$	6.932	0.624	48.046	0.790	قواعد تجنب التركيز
	0.000		0.000	0.000	مستوى الدلالة
$Y = 0.357 + 0.928 X_3$	7.283	0.647	53.041	0.804	القواعد الاحترازية الأخرى
	0.000		0.000	0.000	مستوى الدلالة

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي « Spss »

وتشير قيمة اختبار "T" إلى أن تأثير قواعد الملاء على درجة استقرار المنظومة المصرفية لا يمكن أن يصل إلى الصفر بمعنى أن قواعد الملاء لها تأثير على درجة الاستقرار.

2.1.6. الفرضية الثانية: "توجد علاقة ارتباطية موجبة بين قواعد تجنب التركيز واستقرار المنظومة م.

بالنظر في الجدول السابق يتضح أنه توجد علاقة ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.000 على وجود ارتباط بين قواعد تجنب التركيز واستقرار المنظومة المصرفية حيث كان معامل الارتباط = 79% وهو دال إحصائياً على وجود علاقة ارتباط طردية تبين أنه كلما تم الالتزام بتطبيق قواعد تجنب التركيز تزداد درجة استقرار المنظومة المصرفية وكلما تم التقصير في تطبيق قواعد تجنب التركيز تنخفض درجة استقرار المنظومة المصرفية وبالتالي يمكن قبول صحة الفرضية الثانية

وكانت قيمة اختبار $F = 48.046$ دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.000 وتدل على جودة نموذج العلاقة بين قواعد تجنب التركيز واستقرار المنظومة المصرفية وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون أخطاء، وتشير قيمة $R^2 = 0.624$ إلى أن قواعد تجنب التركيز تفسر التغير في درجة استقرار المنظومة المصرفية بنسبة 62.4% وتبقى نسبة 37.6% تفسرها عوامل أخرى بالإضافة للأخطاء العشوائية الناتجة عن دقة اختيار العينة ودقة وحدات القياس وغيرها.

وتشير قيمة اختبار "T" إلى أن تأثير قواعد تجنب التركيز على درجة استقرار المنظومة المصرفية لا يمكن أن يصل إلى الصفر بمعنى أن قواعد تجنب التركيز لها تأثير على درجة الاستقرار.

3.1.6. الفرضية الثالثة: "توجد علاقة ارتباطية موجبة بين القواعد الاحترازية الأخرى واستقرار

بعد حساب معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، تم اختبار جودة نموذج العلاقة باستخدام F ثم حساب النسبة التي يفسرها كل متغير مستقل في التغير الحاصل في درجة استقرار المنظومة المصرفية كمتغير تابع وذلك باستخدام R^2 ، ثم التأكد من معنوية تأثير هذه المتغيرات المستقلة على استقرار المنظومة المصرفية باستخدام اختبار T - test (اختبار التأثير، نموذج العلاقات البسيطة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع).

1.1.6. الفرضية الأولى: "توجد علاقة ارتباطية موجبة بين قواعد الملاء واستقرار المنظومة المصرفية"

بالنظر في الجدول فإنه توجد علاقة ارتباط دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.000 بين قواعد الملاء واستقرار المنظومة المصرفية حيث كان معامل الارتباط = 75% وهو دال إحصائياً على وجود علاقة ارتباط طردية تبين أنه كلما تم الالتزام بتطبيق قواعد الملاء تزداد درجة استقرار المنظومة المصرفية وكلما تم التقصير في تطبيق قواعد الملاء تنخفض درجة استقرار المنظومة المصرفية وبالتالي يمكن قبول صحة الفرضية الأولى

وكانت قيمة اختبار $F = 37.316$ دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.000 وتدل على جودة نموذج العلاقة بين قواعد الملاء واستقرار المنظومة المصرفية وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون أخطاء، وتشير قيمة $R^2 = 0.563$ إلى أن قواعد الملاء تفسر التغير في درجة استقرار المنظومة المصرفية بنسبة 56.3% وتبقى نسبة 34.7% تفسرها عوامل أخرى بالإضافة للأخطاء العشوائية الناتجة عن دقة اختيار العينة ودقة وحدات القياس وغيرها.

واستقرار المنظومة المصرفية وصحة الاعتماد على نتائج النموذج بدون أخطاء، وتشير قيمة $R^2=0.647$ إلى أن القواعد الاحترازية الأخرى تفسر التغير في درجة استقرار المنظومة المصرفية بنسبة 64.7% وتبقى نسبة 35.3% تفسرها عوامل أخرى بالإضافة للأخطاء العشوائية الناتجة عن دقة اختيار العينة ودقة وحدات القياس وغيرها. وتشير قيمة اختبار "T" إلى أن تأثير القواعد الاحترازية الأخرى على درجة استقرار المنظومة المصرفية لا يمكن أن يصل إلى الصفر بمعنى أن القواعد الاحترازية الأخرى لها تأثير على درجة الاستقرار

الجدول 3 (تحليل الانحدار الخطي المتعدد)

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.840 ^a	.705	.672	.23123

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي « Spss »

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05% للقواعد الاحترازية في استقرار المنظومة المصرفية" وبناء على نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة، يمكن الحد من عدم الاستقرار المصرفي بدلالة المتغيرات المستقلة والمتمثلة في أبعاد القواعد الاحترازية كما يلي:

الجدول 4 (جدول معاملات أبعاد القواعد الاحترازية)

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	0,176	0,531		0,331	0,743
متغير مستقل 1: قواعد الملاءة	0,233	0,21	0,221	1,111	0,276

المنظومة المصرفية"، فحسب الجدول، فإنه توجد علاقة ارتباط دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.000 بين القواعد الاحترازية الأخرى واستقرار المنظومة المصرفية حيث كان معامل الارتباط = 80.4% وهو دال إحصائيا على وجود علاقة ارتباط طردية تبين أنه كلما تم الالتزام بتطبيق القواعد الاحترازية الأخرى تزداد درجة استقرار المنظومة المصرفية وكلما تم التقصير في تطبيق القواعد الاحترازية الأخرى تنخفض درجة استقرار المنظومة المصرفية وبالتالي يمكن قبول صحة الفرضية الأولى، وكانت قيمة اختبار $F = 53.041$ دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.000 وتدل على جودة نموذج العلاقة بين القواعد الاحترازية الأخرى

2.6. أثر القواعد الاحترازية في استقرار المنظومة المصرفية:

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقواعد الاحترازية في استقرار المنظومة المصرفية، إذ بلغ معامل الارتباط 84% عند مستوى 0.000 وبمعامل تحديد R^2 بلغ 70.5% أي أن ما قيمته 70.5% من استقرار المنظومة المصرفية تحددها القواعد الاحترازية، كما بلغت قيمة F المحسوبة 21.510 وهي دالة إحصائيا عند مستوى 0.000 وبما أن قيمة "Sig" مستوى الدلالة أقل من قيمة 0.05 وبالتالي نقبل فرضية:

القواعد الاحترازية وأثرها على استقرار المنظومة المصرفية

متغير مستقل 2: قواعد تجنب التركيز	0,403	0,204	0,379	1,975	0,059
متغير مستقل 3: القواعد الاحترازية الأخرى	0,344	0,289	0,298	1,19	0,245

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي « Spss »

مؤسسات وعلاقات وقواعد تحكم سيرورته، وتصبح المنظومة المصرفية منظومة مستعدة على مواجهة الاختلالات كونها الدرع الآمن للاقتصاد الحقيقي. غير أنه وتحليلاً لتأثير الأزمة المالية العالمية، حدد خبراء صندوق النقد الدولي الأولويات الثلاث التالية لسياسة البنوك المركزية، التي تم تصميمها لتعزيز الاستقرار المالي وهي استخدام نتائج التحليل التحوطي الكلي وتوسيع سلطة البنوك المركزية، وإعطاء الأولوية لتدابير استقرار الأسعار كهدف أولي للسياسة النقدية وكذا تحسين إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي. (CUHAL, Ludmila, & Nicolae, pp. 87,88)

ومن جهة أخرى فقد بين الواقع الاقتصادي أن المصارف الإسلامية قد برهنت أنها الأقل تضرراً من الأزمات التي عصفت بالمؤسسات المالية مما يدل على متانة أنظمتها المصرفية، وقد طالب (رولان لاسكين) رئيس تحرير صحيفة (لوجورنال د فينانس) بوضوح وجراً أكثر في افتتاحيتها بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة (قنطقي، 2008، صفحة 97، 98)، وبالتالي مادامت هذه المصارف تعطي بديلاً مناسباً فاتخاذها لا يقل أهمية من القواعد الاحترازية نفسها.

8. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أحمد قارون، 2013، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية راس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

يتضح أنه بقياس كل من قواعد الملاءة وقواعد تجنب التركيز والقواعد الاحترازية الأخرى وتطبيق النموذج يمكن التنبؤ بدرجة استقرار المنظومة المصرفية، فكل تغير قدره 0.233 وحدة في قواعد الملاءة يزيد درجة استقرار المنظومة المصرفية بمقدار وحدة واحدة. وقد يبين ذلك مدى أثر تطبيق قواعد الملاءة على درجة استقرار المنظومة المصرفية. كما أن كل تغير قدره 0.403 وحدة في قواعد تجنب التركيز يزيد درجة استقرار المنظومة المصرفية بمقدار وحدة واحدة. وقد يبين ذلك مدى أثر تطبيق وقواعد تجنب التركيز على درجة استقرار المنظومة المصرفية.

كما أن كل تغير قدره 0.344 وحدة في القواعد الاحترازية الأخرى يزيد درجة استقرار المنظومة المصرفية بمقدار وحدة واحدة. وقد يبين ذلك مدى أثر تطبيق القواعد الاحترازية الأخرى على درجة استقرار المنظومة المصرفية.

7. الخاتمة:

أظهرت نتائج الجانب التطبيقي وجود أثر للقواعد الاحترازية في استقرار المنظومة المصرفية، حيث أنه وبعد إسقاط الدراسة النظرية على بعض البنوك التجارية الجزائرية اتضح أن اتخاذ القواعد الاحترازية كمنهج يساهم في الحد من عدم الاستقرار المصرفي، كما يسمح بتحقيق رقابة دورية بواسطة مجموعة من الوسائل مستعملة بصفة دائمة في الوحدات العملية، وقد أكدت الدراسة بأن السهر على مراقبة العمل بمبادئ الحيطة والحذر من مختلف المخاطر من شأنه أن يجعل من النظام المصرفي نظاماً خالياً من الأزمات والتقلبات المفردة، وأن هذا الاستقرار يشمل مختلف المكونات من

• بركات سارة، 2015، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

• بركات سارة، 2015، دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17.

• ناصر دادي عدون، حمزة عبي سعيد، الاستقرار المصرفي وآليات تحقيقه، مخبر المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

• بهوري نبيل، جبارة بناصر، 2018، دور القواعد الاحترازية المستنبطة من اتفاقية بازل 3 لتعزيز استقرار النظام المالي والوقاية من الأزمات البنكية، الملتقى الدولي الخامس: انعكاسات تكييف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاء على الاستقرار المالي في الجزائر، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

• ناصر سليمان، 2014، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14.

• بوحفص جلاب نعناعة، 2014، الرقابة الاحترازية وأثرها على المصرفي بالجزائر، مجلة الفكر، عدد 11، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

• سامر مظهر قنطقجي، 2008، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، ط1، دمشق، سورية.

• حمزة عبي سعيد، 2016، دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

• عباس بوهريرة، 2017، عبد اللطيف مصيطفى، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 07.

• معهد الدراسات المصرفية، 2012، إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد 4، الكويت.

• رحيم حسين، 2008، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، الجزائر.

• معهد الدراسات المصرفية، 2012، إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية، السلسلة الخامسة، العدد 5، الكويت.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Radu CUHAL, Ludmila STARITÎNA, Nicolae BASISTÎ, " FINANCIAL SYSTEM AND MODERN MONETARY MECHANISM"

9. الملاحق

الملحق 1: الاتساق الداخلي للمتغير المستقل

1. بعد المتغير المستقل 1 : الملاء:

		س1	س2	س3	س4	س5	س6	س7	س8
متغير مستقل 1: قواعد الملاء	Correlation Coefficient	.156	.377	.821	.758	.438	.556	.600	.631
	Sig. (2-tailed)	.401	.037	.000	.000	.014	.001	.000	.000

2. بعد المتغير المستقل 2 : قواعد تجنب التركيز:

		س9	س10	س11	س12	س13
متغير مستقل 2: قواعد تجنب التركيز	Correlation Coefficient	.647	.605	.552	.585	.443
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.001	.001	.013

3. بعد المتغير المستقل 3 : القواعد الاحترازية الأخرى :

القواعد الاحترافية وأثرها على استقرار المنظومة المصرفية

		س14	س15	س16	س17	س18	س19	س20	س21
متغير مستقل:3: القواعد الاحترافية الأخرى	Correlation Coefficient	.532	.393	.431	.399	.616	.361	.747	.700
	Sig. (2-tailed)	.002	.029	.016	.026	.000	.046	.000	.000

الملحق 2: الاتساق الداخلي للمتغير التابع:

بعد المتغير التابع : استقرار المنظومة المصرفية:

		س22	س23	س24	س25	س26	س27	س28	س29	س30	س31	س32	س33	س34	س35	س36
المتغير التابع:	R	.659	.609	.501	.510	.607	.540	.737	.640	.612	.527	.465	.653	.611	.718	.737
استقرار المنظومة المصرفية	Sig. (2- tailed)	.000	.000	.004	.003	.000	.002	.000	.000	.000	.002	.008	.000	.000	.000	.000

الملحق 3: الاتساق الخارجي:

		متغير مستقل:1: قواعد الملاءة	متغير مستقل:2:قواعد تجنب التركيز	متغير مستقل:3:القواعد الاحترافية الأخرى	المتغير التابع:استقرار المنظومة المصرفية	البعد الكلي
متغير مستقل:1:قواعد الملاءة	معامل بيرسون	1	.726**	.851**	.750**	.904**
	مستوى الدلالة		.000	.000	.000	.000
متغير مستقل:2:قواعد تجنب التركيز	معامل بيرسون	.726**	1	.838**	.790**	.912**
	مستوى الدلالة	.000		.000	.000	.000
متغير مستقل:3:القواعد الاحترافية الأخرى	معامل بيرسون	.851**	.838**	1	.804**	.947**
	مستوى الدلالة	.000	.000		.000	.000
المتغير التابع: ا.م. المصرفية	معامل بيرسون	.750**	.790**	.804**	1	.913**
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000		.000
البعد الكلي	معامل بيرسون	.904**	.912**	.947**	.913**	1
	مستوى الدلالة	.000	.000	.000	.000	